التعليم المستمر وتنمية الموارد

د/ محمد محمد النمر*

●شهد النصف الأخير من القرن الماضي تسارعا كبيرا من الظواهر والتغيرات العلمية الفنية والمهنية غيرت من أوضاع العالم اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً ومن ضمنها بلادنا اليمن، فبعد حصول اليمن على حريته واستقلاله ووحدته تحول مستقبل أبنائه من كثرة الوفيات بسبب الجهل والفقر والعزلة والمرض إلى إنفجار سكاني هائل معافى بقوة الخالق سبحانه ثم بفضل القيادة اليمنية العظيمة ممثلة برمزها الشجاع والحكيم الرئيس /علي عبدالله صالح ورجاله المخلصين وبالحرية والديمقراطية وتوفير الحقوق الطبيعية .. لمواردنا البشرية المعاصرة والمدربة .. وعبر الخطط المدروسة الطويلة والقصيرة تتخرج الكوادر المتخصصة من (٥٤) مؤسسة تدريبية موزعة بين (١٣) محافظة بالإضافة إلى مراكز التدريب النسوي ومراكز المعاقين (٢٠٠٣-٢٠٠٤م) حق لنا أن نفرح بهذه الباكورة من الكوادر المؤهلة والمتطورة والمدربة على القدرة بالمشاركة الفعالة في السوق المحلية والإقليمية والدولية... ولكن تتمثل العقبات الكأداء في تحديات العصر بالتعليم الفني والتدريب المهني (علوم تطبيعية) وما يميزه كثيراً من التقويم والاصلاحات المتواصلة والسير الحثيث للتوأمة مع بقية أنواع التعليم القائمة إلى جانب الجامعات التكنولوجية وإدراج ما تقدمه هذه الجامعات ضمن قوى التعليم الفني والمهني وفئة التخصصين وفقاً لتصنيف هرم العمالة للعاملين في المجال الفني والمهني إلى جانب القوى العاملة الفنية المتوسطة والعمالة الماهرة من المستوى الثانوي وإتاحة الفرصة للكبار الذين يكونون على رأس العمل أو الذين لا يدخلون سن الدراسة في التعليم العام ضمن ما يعرف بالتعليم المستمر ،إذ أصبح هذا التعليم بعد انشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في بلادنا جزءاً مهماً من السياسة التعليمية اليمنية لا عتبارين أولهما :أن فرص مستوى تدريب الأجيال الماضية أقل من مستوى الحاجة لهم في السوق المحلية، وثانيهما: التعليم بشكل واسع للتأهيل لأعمال جديدة تفيدهم في الحياة فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن عدد المستحقين من أبناء اليمن في هذا النوع من التدريب يصلون إلى أكثر من ربع السكان مما يلزم الجميع على أن يشاركوا في إعداده وتقديمه وإزالة التحديات عن طريق توفير مدارس ومعاهد مهنية إضافة إلى مراكز خاصة للكبار وكذلك المراكز الصيفية لتدريب من يتقدم من أبناء الوطن وتشمل البرامج التدريبية المهنية والفنية المستمرة والهادفة إلى مختلف المسارات المهنية الجديدة وتحديث المعلومات للمتدربين وتطويرها ، كما لكبار العمر خاصة منهم على رأس العمل مواصلة التدريب والتعليم المهني والفني في المعاهد المهنية ضمن إطار تعليم الكبار تمكنهم من نيل مؤهلات التعليم المهني الثانوي أو شهادة التخصص المهني أو إعادة التأهيل للكبار الذين يعانون من البطالة وتلقي برامج تدريب لإعادة التوظيف ويتم ذلك بتمويل من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ومشاركة القطاع الخاص وصندوق التدريب من خلال ما يسمى بالتعليم المستمر عبر مؤسسات عديدة والواقع أن مثل هذا يعتبر تحدياً كبيراً أمام تنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال التعليم الفني والتدريب المهني في كافة قطاعات الوطن العام والخاص.

كما يشدني إلى هذا كثيراً توجيهات الأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح حفظه الله، ودعمه للخطط الطويلة والقصيرة للقضاء على البطالة والفقر بين أوساط الشباب والسعي الحثيث لتحقيق الهدف الاقتصادي الكبير في الجمهورية اليمنية الحبيبة ومن توجيهاته وتعليماته على سبيل المثال لا الحصر (يجب على وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التنسيق مع الوزارات ذات الصلة لوضع الخطط الكفيلة للتشجيع على التعليم الفني والتدريب المهني) وقال: (التعليم الفني والتدريب المهني عماد التنمية والسبيل الأمثل للقضاء على البطالة بين أوساط الشباب) وقال: (يجب التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني وإنهاء إزدواجية التعليم) ومن هنا يأتي دور وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في تحقيق المهام التالية:-

١- البحوث والدراسات الفنية حول تطوير التدريب المستمر خاصة والنظامي عامة لكافة أنواع التخصصات بمراحلها المختلفة مثل: الدراسات الميدانية عن السوق المحلية ومواقعها وتحديد سبل الاشراف والمتابعة التعليمية لمختلف المسارات ومن خلال آلية مشتركة مع أصحاب العمل في السوق.

٢- تقديم التوجيهات الفنية والعلمية عبر كفاءات الوزارة ومختصيها وكذلك معالجة القضايا القانونية لكافة أعمال المهن.

٣- تشجيع ودعم القطاع الخاص على إنشاء مراكز ومعاهد للتدريب المهني أو التقني وتفعيل الشروط والمواصفات الخاصة بذلك.

٤- تنشيط المشاركة الفعلية من القطاع الخاص في إجراء الاختبارات العملية.

٥- تحفيز التواصل الإيجابي مع المعاهد والمراكز المماثلة وتفعيل دور التنسيق وتقديم المشورة بين الجهات ذات العلاقة والوزارة.

*** مستشار وزارة التعليم الفني والتدريب المهني**

إصلاح التعليم العربي

د. حامد المرجان(*)

● أصبحت قضية إصلاح التعليم في الوطن العربي أمراً اقتصادياً وسياسياً بأبعاده المختلفة، فالتعليم في زمن التغيرات الدولية والعالمية هو مستقبل هذه الأمة وضمان أكيد لتقدمها ونمائها، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة وثائق كثيرة في كثير من بلدان العالم المعاصر تسعى إلى وضع استراتيجيات جديدة لتطوير التعليم من أجل أن يسهم بفاعلية في صياغة مجتمع الغد، وما يتطلبه من تغير في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولأسباب عولمة العالم أصبح إصلاح التعليم لا يعتمد فقط على الدولة القطرية أو أمة ما وإنما تنادي الوثائق الدولية الأخيرة أن يكون تغيراً حتى في المناهج ليتماشى الاصلاح مع تطورات العصر، والواقع أن كثيراً من التحولات المعاصرة قد سبقها زخم فكري وحوار ضم كثيراً من علماء العالم ومن هذا المنطلق يفرض إصلاح التعليم نفسه كضرورة حتمية لتطوير الواقع العربي وتجديد نسيجه الحضاري.

وأشار تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي إلى أن العقبة الرئيسية في إعادة بناء النظام التعليمي على أسس جديدة لا تكمن في عدم توافر الامكانات المادية المطلوبة فحسب وإنما في عدم توافر إرادة سياسية واعية ومدركة للتغير وعدم التخلي عن تجهيل الشعوب لأجل السيطرة عليها.

ومع احترامنا لأهمية الموارد المالية إلا أن محدوديتها تجعل إصلاح التعليم أكثر تحدياً، ان نظام التعليم في الوطن العربي هو أكثر تكلفة وأقل فائدة من النظام الجديد الذي يطالب به تقرير التنمية البشرية والتي تقوم بعض خطوطه الاستراتيجية على خطوات أهمها صياغة البنية التعليمية على الارتباط العضوي بأرضية معينة جغرافياً وتاريخيا وبمناخ معين مرتبط بمتغيرات النظام الاقليمي والعربي والنظام العولمي الجديد.

ويعتمد إصلاح التعليم على تعليم كيفية التعلم كبديل عن أساليب التلقين والإعتماد على مصدر خارجي يقوم بعملية التعليم ونعتقد أن التوافق بين التعليم والتعلم سوف يستدعي إعادة تأهيل المعلم وبنية المناهج وأسلوب تأليف الكتب المدرسية وأهمية بناء وتنظيم المكتبات المدرسية.

كما يجب التأكيد على القدرات الذهنية للتعامل مع المجهول ـ أي القدرة على البحث والاستكشاف – بديلاً عن الاقتصار على مجرد الإلمام وهذه القدرات الذهنية تحتمها ضرورات وتطور النظام المعلوماتي والمعرفي في مختلف مجالات الحياة، كما يجب بناء وترسيخ بناء شخصية المواطن من خلال المناهج التي ترسخ مفهوم وأهمية المواطنة وانتمائه لبلده وأمته، وأن تكون لديه القدرة على التعامل مع أبناء البشرية جمعاء من مبدأ الاحترام الانساني المتبادل والقدرة على فهم واحترام ثقافات الآخرين.

إن نظام إصلاح التعليم لا ينبغي أن تقوم به الدولة فقط، وإنما على القطاع الخاص والمجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية أن تمول مشاريع إنشاء مدارس وجامعات خاصة ذات مستوى عال، وسبق وأن ذكرنا في مقال سابق أن (جامعة هارفرد) وهي أرقى الجامعات العالمية من حيث النوعية يمولها القطاع الخاص وليست الحكومة الامريكية.

إن إصلاح التعليم والوفاء باحتياجات التعليم سوف يتطلب مشاركة المجتمع في رسم سياسات التعليم من خلال الجمعيات مثل ما يفضل البعض تسميتها أو منظمات المجتمع المدني.

ولا شك أن إصلاح التعليم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المعلم المخلص لوظيفته والمقدر لمسؤوليته في بناء أجيال المستقبل لذا يجب إعطاء الأولوية والأهمية لوظيفة التعليم كمهنة لها قواعدها ومواصفاتها حيث أن البعض يرى أن كليات المعلمين من الكليات السهلة التي تقبل المعدلات المتدنية وأن في بعض الدول العربية المعلمين أو المدرسين من لم يعدوا إعداداً مهنياً كاملاً لمهنة التعليم، فإن إعداد المعلمين لهذه المهنة عمل لا ينبغي أن يتوقف نظراً للتغيرات العالمية المتسارعة حيث ينبغي أن يكون المعلم العربي ملماً ليس فقط بالواقع العربي والمتغيرات الاجتماعية وتأثير الحداثة وإنما بالمستجدات والمتغيرات العالمية، ويجب أن تكون لديه القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت مصدراً مهماً للمعرفة. كما أن تغير وضع المعلم ودوره في المدرسة والمجتمع يعتبر من الشروط الأساسية ليس فقط لإحداث الاصلاح في التعليم وإنما مسؤولية تطوير التعليم نوعيا يعتمد اعتمادا كبيرا على العاملين في وزارات التعليم ومؤسساته المختلفة.

إن الأبعاد الوطنية والقومية لإصلاح التعليم وما يتطلبه من جهد عربي مشترك باعتبار التعليم أساساً ضرورياً ومهماً لتطور الأمة والنهوض بها لتستطيع شعوبها المنافسة الجيدة في المجتمع العولمي الجديد الذي يعتبر التنمية البشرية من أهم مقومات الأمم والمجتمعات التي يمكنها المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي الجديد.

(●) كاتب عربي

أبناؤنا الطلاب.. والمناهج الدراسية

يحيى محمد الكستبان

● المناهج الدراسية لأي مرحلة من مراحل التعليم في اليمن يجب أن تراعي سن ومستوى طلاب هذه المرحلة أو تلك فالمناهج الحالية التي يتم تدريسها خاصة في المراحل الأساسية اعتقد أنها فوق مستوى الطالب، فالبعض من الدروس التي يتم تدريسها خاصة في الصف السادس أكبر من سن الطالب ومع احترامي وتقديري للجنة إعداد المنهج الدراسي اعتقد أنهم لم يراعوا عند تأليف المناهج سن ومستوى طلابنا والمجتمع المحيط بهم.

وهنا أود أوضح أنه ليس من المهم أن تعتمد على قائمة المراجع الخارجية التي تتعارض مع مستويات طلابنا اليمنيين عن زملائهم في الخارج.

ولا أخفيكم بأني في أوقات مختلفة لا أستطيع أن أشرح درساً معيناً لأحد أولادي في أحد مناهج الصف السادس بسبب صعوبة الدرس مع العلم بأني أحمل شهادة ليسانس حقوق فكيف بالطالب نفسه.

وهنا أدعوا مع نهاية العام الجاري ٢٠٠٤م ومع اختتام الامتحانات في جميع المراحل الدراسية وبداية العطلة الصيفية الدكتور / عبد السلام الجوفي وزير التربية والتعليم إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل حصول أولادنا على المنهج الدراسي السهل غيرالمعتمد على دروس غير مفهومة، فالبعض من الطلاب يحفظون الدروس عن ظهر قلب دون أن يفهموا هذه الدروس كما أن البعض الآخر يذاكر هذه الدروس ويحفظها دون فهمها وتتكرر المذاكرة والحالة كما هي لا فهم لهذه الدروس لكن إلى متى يستمر هذا الوضع فالبعض من الطلاب يضطرون إلى الغش في الامتحانات خوفاً من السقوط وضياع سنة من عمرهم المديد والبعض الآخر يضطر أن يسجل في المحافظات خارج الأمانة لكي يتسنى له الغش بحرية فاللجان في الأرياف وكما تتوافر المعلومات ضعيفة جدا وهنا أقترح الإجراءات التالية:-

١- التوجيه بإعادة النظر في المناهج الدراسية في جميع المراحل الدراسية ليتسنى لطلابنا عملية الفهم والحفظ لهذه الدروس بعيداً عن الحاجة للمدرس الخصوصي فليس كل ولي أمر يستطيع دفع نفقات هذا المدرس.

٢- التوجيه بتأهيل وتدريب من يتم اختيارهم للعمل كمدرسين لأبنائنا الطلاب وكذلك تدريب البعض من المدرسين الذين يعملون حالياً في مدارسنا اليمنية فهناك العديد من المدرسين الحاليين أو الجدد من لا تتوفر لديهم الأساليب الحديثة لايصال المعلومة لهذا الطالب أو الطالبة.

٣- بقدر ما نطالب هذا المدرس بالتأهيل والتدريب والالتزام يجب علينا إنصاف هذا المدرس بأن نضع له راتباً محترماً يعينه على العيش الكريم أسوة بالمدرسين العرب في بلادنا.

٤- التوجيه بمتابعة ومراقبة المدارس الخاصة بصورة مستمرة عن مدى التزامها بالمنهج الموحد من التربية وكذلك القيام بالزيارات المفاجئة للبعض من هذه المدارس وحضور بعض الحصص اليومية من قبل الموجهين لمعرفة ماذا يتم إيصاله من معلومات إلى أبنائنا الطلاب في مثل هذه المدارس.

ختاماً أنوه إلى دور الأسرة في رعاية أبنائها فدور الأسرة لا يقل أهمية عن دور المدرسة بل أن دور الأسرة هو الأهم في الإعداد والمتابعة يومياً عن ما تم دراسته ومدى حضور الطالب أو غيابه ،فإذا غاب دور الأسرة عن متابعة الأبناء فالتقصير والإهمال سيكون سمة هذا الطالب أو ذاك نتيجة انشغال الأب في الوظيفة صباحاً والمقيل مساءً والأم في أعمال المنزل صباحاً وفي التفرطة مساءً والأولاد في الشارع دون متابعة.

فأين رسالة الأسرة هنا؟

للطفل حقوق.. ولكن..!!

عبد الله البحري

● تحتل بلادنا مكانة مرموقة من بين العديد من البلدان الأخرى من حيث تطبيق لوائح وقوانين دولية تتعلق بحقوق الإنسان ومنها على وجه الخصوص حقوق الأطفال وذلك عبر تفعيل الأنشطة والبرامج ذات الارتباط بأعمال المنظمات والهيئات المحلية والعالمية – الحكومية وغير الحكومية – المهتمة برعاية الأمومة والطفولة، ولا أبالغ إن قلت بأن اليمن قد نالت العديد من الشهادات المخلوجة سطورها بكلمات الإشادة والتقدير نظير ما تقوم به غير قناة مسؤولة بشؤون الطفولة في اليمن من أعمال ناجحة ومفيدة لصالح الأم والطفل معا وتلك واجبات ومهام يعيها معظم القائمين على هذه المرافق والجهات المعنية وغيرها من أفراد وأسر مجتمعنا اليمني عموما..

إن متابعة أي خروقات قد تحدث بين الحين والآخر سواء على المستوى الاجتماعي أو الأمني ومنها تلك التي عملت أجهزة رسمية على القضاء عليها أو الحد منها وتحديدا ما تقوم به الأجهزة الأمنية المتعاونة وبشكل مباشر مع وزارة حقوق الإنسان وبالتنسيق مع العديد من الجهات التي ذكرناها سلفا من أجل منع ظاهرة خطيرة تكاد تكون جديدة ودخيلة على مجتمعنا وهي عندما ألقي القبض على عصابات التهريب الإجرامية العاملة على تهريب أطفال يمنيين عبر الحدود الشمالية والشمالية الغربية من الأراضي اليمنية إلى الأراضي السعودية سيما وأن هؤلاء الضحايا من الأطفال الذين تتراوح فئات أعمارهم ما بين ١٠ – ١٢ سنة والمنتهية معظم هذه الجرائم لدى القضاء العادل الذي نأمل من هذا الجهاز التنفيذي الأخير عدم التهاون أو تهميش مثل هذه الجرائم الدخيلة على وطننا وهي إشادة لكل من يتعاون في إعادة حقوق الطفل سواء من خلال التبليغ عن حوادث كهذه أو عبر حالات أخرى كتشغيل أو تعذيب أو إهانة فلذات أكبادنا على نحو لا يليق بعقيدتنا ومبادئنا وإنسانيتنا المتمثلة في عاداتنا وتقاليدنا الخلاقة.. متمنين على الجميع بذل أقصى الجهد لصالح تحسين وضع أطفالنا وقطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه المساس ببراءتهم مع شكرنا وتقديرنا لكل من يتعاون مع غير جهاز حكومي أو غير حكومي لصالح حماية الطفل وحماية حقوقه المكتسبة شرعا وقانونا.

رأي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

البطالة ظاهرة معيقة لجهود التنمية..

أحمد محمد الحربي

■.. البحث في تاريخ اليمن القديم تؤكد احداثه ووقائعه .. إن المجتمع اليمني القديم في تكوينه ،وفي علاقاته وارتباطاته .. كانت تكوينات إجتماعية قائمة على روابط العمل والإنتاج .. وكانت تعاونية العمل البسيط وحتى المعقد منه كبناء السدود .. التحويلية .. والتخزينية للمياه .. وإقامة المعابد ورصف الطرقات وغيرها من الأعمال التي لا يستطيع الفرد القيام بها لوحده ..وتتطلب عملاً يجمع أكثر من فرد .. وأكثر من قدرة تترجمها تعاونية العمل .. التي شهد تأسيسها المجتمع اليمني في تاريخه القديم فالمدرجات الزراعية .. الماثله للعيان منذ زمن بعيد وحتي ايامنا وبقايا أعمدة السدود والمعابد والمدن الأثرية كلها شواهد حية .. لا تثير الاعجاب بها ،بل والاحترام والتقدير لأولئك الرجال ولتلك العقول التي إبتكرت من الواقع ما يساعد الانسان على البقاء والتواصل .. وإبتكار في بناء السدود .. والتحويلات المائية .. ما يعجز المرء عن وصفه .. في زمن موغل في القدم كيف إستطاع اليمني القديم ان يقيم تلك السدود بطريقة علمية وهندسية بديعة ورائعة في أيامنا هذه .. فكيف بزمانها القديم .. كيف إستدل اليمني على طريقه تحت الصخور الصلبة وتقطيعها بأشكال تتفاوت في مقاساتها طولاً وعرضاً وسمكاً .. تؤدى كل منها دوراً في تلبية حاجات الانسان وكيف أهتدى اليمني القديم الى طريقة صنع المثاقب في قلب الأحجار ونحت الاعمدة الصغيرة في غيرها .. وإيجاد ما يسمى اليوم بالذكر والانثى وذلك لإقامة الاعمدة الصخرية الضخمة وكفالة الترابط فيما بينها من خلال تلك الطريقة وكيف توصل اليمني القديم الى إستخدام السائل الذهبي (مياه الذهب) بين الاحجار لإيجاد التماسك بينها وصد أي إختراق للمياه فيما بينها لتأمين صلابة وقوة ومتانة الانشاء المعماري القادر على حجز السيول وتحويل مجاري المياه المتجمعة من نقط الأمطار .. لمقابلة الاحتياجات الزراعية للإنتاج الزراعي وللإستخدامات الانسانية والحيوانية الاخرى .

وكيف إهتدى اليمني القديم الى أن المدرجات الزراعية من قاع الوديان الى قمم الجبال وسيلة مثلى .. لمواجهة كوارث الطبيعة وشظف الحياة .

وإنها الوسيلة التي بها وعبرها يمكن له ان يحصل على ما يريد من إحتياجات ومتطلبات حياته وتواصلها جيل بعد جيل .. كل تلك اسئلة تخطر على بال الناظر الى ميراث الماضي الإنساني لليمنيين في شتى الحقول وتأتيه الإجابات عن ناس عكفوا على دراسة الماضي .. بآثاره وموروثاته .. فقالوا تلك هي حضارة شعب تميز بالحكمة والعمل المنتج .. حضارة سادت فسميت اليمن بالسعيده وبادت وظلت معالمها وشم في تاريخ اليمن وامجاده العظام ولا يستطيع احد ان يشكك بعظمة الشعب اليمني وحضارته وتاريخه الزاخر بالعمل والانتاج بالفن والابتكار .. بالنظم والقوانين الضابطة للعلاقات بين الناس وبينهم والموارد المتاحة لهم .. فاليمن ارضاً وشعباً في التاريخ القديم وعلى المستوى المتطور في شتى العلوم .. وعلى الرغم المحقق للناس ورغد حياتهم لم يعرف تاريخه المتطور ما عرفته كثيراً من الشعوب في تطورها الذي عرف بالمراحل التاريخية للتطور .. مما ميزة عنها تاريخياً .. لإنه في أوج مجده الحضاري كان تكوينه الاجتماعي وعلاقاته ونظمه وقيمه قائمة على أساس التعاون في كل شيء في إقامة المنشآت وممارسة النشاط والقيام بالانتاج والدفاع عن الارض .. الكل يعمل في الارض وانتاج المحاصيل .. والكل يملك الارض والكل يدافع عن الكيان والوجود والملكية ولهذا كتب المؤرخون والباحثون في تاريخ اليمن القديم .. إن الارض والسيف .. حقاً لكل مواطن يمني فالارض للتملك والعمل والسيف للدفاع وهدف الجميع كان العمل من أجل إشباع الحاجات واغناء الدولة وقالوا نتيجة لذلك .. ان اليمنيين عرفوا في تاريخهم القديم نوعاً من العلاقات عرفوا تعاونية العمل في حقبة تاريخية قديمة من الزمن ولا يعدو ظهورها من جديد – تعاونية العمل – ضرب من المستحيل فهي نتاج لموروث حضاري قديم .. ولما كانت العلاقات الاجتماعية قائمة على العمل والانتاج فإن الشعب اليمني في القديم التاريخي.. لم يعرف افراد البطالة.

حيث مظاهر التملك وبيع الطاقة إحدى سمات الانقسام الاجتماعي بين الناس (ملاك وغير ملاك) ظل الموروث الحضاري في العلاقات قائماً بين الناس حتى مع ظهور الاقتصاد اليدوي اما البطالة والتي نجمت في التاريخ القديم بسبب التدهور الحضاري وإنصراف المجتمع .. نحو فرض الهيبة والمكانه عن طريق الاحتراب الداخلي .. فقد إمتصتها الهجرات الواسعة لليمنيين وظل إقتصاد الكفاف احد السمات البارزة للمجتمع اليمني .. ولم تبدأ ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة الا في السنوات الاولى لقيام الثورة اليمنية حتى عاد الآلاف من المهاجرين الى الوطن وإنشغال المجتمع بالحرب الاهليه التي دامت سنوات عن البناء والتحقيق .. وكان ذلك بمثابة البداية الانحسار إقتصاد الكفاف وظهور اشكال للتطور الإقتصادي لكنها ضعيفة واصبحت الدول هي المستخدم الاول والأكبر لقوة العمل بعد القطاع غير المنظم في الزراعه .. وكانت البطالة المحدودة التي تصاعدت بسبب كثير من المتغيرات التي شهدتها اليمن .. والدول المجاورة الاخرى وبدأت الدولة تدرك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للبطالة منذ بداية السبعينيات للقرن العشرين وزادت إهتماماتها مع الاخذ بالتخطيط والبرمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .. وتضمنت خطط التنمية الخمسية التالية أهدافاً تتعلق بزيادة فرص العمل واهداف زيادة الاستثمار والدخل وكانت الزراعة هي القطاع الاقتصادي الاول للمخزون العمالي ولكن لم يستطع ان يستوعب قوة العمل المعروضة بل لم يستطع القطاع الزراعي الذي حددت له أهداف واستراتيجيات إجرائية ركز على إقامة مشروعات التنمية الريفية المتكاملة .. وعلى مشروعات السدود التخزينية والتحويلية .. بالإضافة الى زيادة المساحات الزراعية لكافة المحاصيل واقامة مؤسسات البحوث الزراعية ومشروعات تربية الماشيه وتسمين العجول وغيرها وحدد الكتاب الثالث للبرنامج الانمائي الثلاثي ١٩٧٥/٧٣م استراتيجيات واهداف القطاع الزراعي وصولاً الى تحقيق الاكتفاء الغذائي للمواطنين بحلول عام ١٩٩٠م .. ولكن نقص التمويل وتصاعد الهجرة من الريف الى المدن وتشبع جهاز الدولة والقطاع العام بالعمالة بما فيها غير الماهرة واستمرار عودة المهاجرين وضعف وتائر عوائد التنمية .. زايد من وقع البطالة في المجتمع ولم تنجح السياسات التي استهدفت تخفيض معدلات البطالة عن طريق تشجيع القطاع الخاص ودخول ميدان الانتاج وكذا تشجيع الاستثمار والاهتمام بتصحيح الهياكل الانتاجية وتطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية المالية والادارية في تحقيق الاهداف التي رسمت لتجاوز معضلات البطالة وخطورتها .

فالنمو السكاني المتزايد والمتجاوز نسب معدلات النمو الاقتصادي .

ومحدودية الدور الاقتصادي الذي يلعبه القطاع الخاص .. وعدم قدرة صناديق تشجيع الاقراض للمشروعات الصغيرة . وضعف البنية التحتية للإقتصاد وضعف المخرجات التعليمية وعدم ملاءمتها مع متطلبات سوق العمل وزيادة المخرجات التعليمية من خريجي العلوم الاجتماعية والانسانية . . كلها عوامل أسهمت بصورة كبيرة في زيادة معدلات البطالة .. ولما كانت قيمنا الإجتماعية الراسخة في عمق التاريخ اليمني .. والتي جعلت للعمل قداسة خاصة وقيمة حضارية هامه فإن جهوداً يجب ان تتضاعف لتخفيف اعباء البطالة وهي جهود لابد ان تبذل في مجالات عدة .. منها تحسين وتطوير مدخلات التعليم الاساسي والعالي ومخرجاته .. لتواكب المتغيرات التي تشهدها اسواق العمل .. التركيز على برامج التنمية المتكاملة بين قطاعات الصناعة والزراعة وبالاخص المشروعات ذات المواد الاولية المحلية وتحسين جودة المنتجات وزيادة البحث العلمي في الزراعة بما يحقق زيادة غلة الهكتار الواحد وعائد المحصول الزراعي والتوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة وبالاخص تلك التي تجذب العاملين في القطاع غير المنظم .. وتوجيه السياسات المالية والنقديه نحو خدمة التنمية الاقتصادية .. ومحاسبة المتهربين من الضرائب وتصفية منابع الفساد في مختلف الاجهزة .. وإصلاح قطاع الاجور والمرتبات وتشجيع العمل الزراعي واتباع اجراءات ملائمة للحد من الهجرة الداخلية والتوسع في مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ومنع التوسع العمراني في المدن على حساب الاراضي الزراعيه .. إن البطالة سواء كانت المستتره ام الواضحة تشكل خطراً على مسارات التقدم وتضاعف من أعباء الدولة وتساهم بقوة في نشر الفساد وتدهور القيم والاخلاقيات ومضاعفة الجريمة ولا يمكن مواجهتها الا بالجهود الجبارة في الاصلاح وتحقيق التنمية وعدم التوسع في الوظائف الخدمية والكتابية البسيطة .